مشاريع حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بين التسوية والتصفية

أ. يحيى سعيد قاعود

مركز غزة للدراسات والإستراتيجيات

غزة – فلسطين

1439هـ - 2017م

كلمة رئيس الأكاديمية

القضية الفلسطينية تعيش أخطر مراحلها وفي حال تقاذف بين مشاريع التصفية والتسوية، حيث مرت القضية بعديد المشاريع التي طرحت لحل الصراع العربي الإسرائيلي وبغض النظر عن مستوى الإنجاز ودرجة الواقعين في مشاريع التسوية، إلا أنها لم تكن منسجمة في حدودها الدنيا مع الحق الفلسطيني مما كان يستدعي دوماً التثبت من المشروع الوطني الفلسطيني ومرتكزاته الثابتة حتى لا تنحرف مشاريع التسوية باتجاه تصفية القضية الفلسطينية.

اليوم تدور مشاريع لتسوية أو لتصفية القضية الفلسطينية بين مشاريع حل الدولتين وما اعتراه من تهتك وتلاشي وهزيمة وحل الدولة الواحدة الذي ترنح قبل أن يبدأ باعتباره تهويد اعلامي أكثر منه حل واقعي، وثالثاً مشروع الحل الإقليمي الذي يعتبر تصفية للقضية وإدراجها في مهب رياح التطبيع العربي المجاني لدولة الاحتلال.

نتقدم بالشكر الجزيل للباحث أ. يحيى قاعود على الدراسة التي يقدمها عبر مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات مقدماً نبذة عن مشاريع حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

والله ولي التوفيق

د. محمد ابراهيم المدهون

رئيس أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

المحتويات

كلمة رئيس الأكاديمية..... 2

مقدمة..... 4

المحور الأول: مشاريع التسوية المطروحة لحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني 6

المحور الثاني: واقعية مشاريع تسوية الصراع الإسرائيلي -الفلسطيني..... 15

المحور الثالث: السياسة الفلسطينية لتحقيق المشروع الوطني ومرتكزاته..... 22

الاستنتاجات والتوصيات 26

الاستنتاج الأول: مشروع حل الدولة الواحدة: مثالية الطرح وصعوبة التطبيق..... 26

الاستنتاج الثاني: السياسية الإسرائيلية الحالية تحاول تمرير مشروع الحل الإقليمي من خلال استغلال الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة العربية..... 26

الاستنتاج الثالث: مشروع حل الدولتين الأقرب لتحقيق الحد الأدنى لحقوق الشعب الفلسطيني..... 26

مقدمة

إن القضية الفلسطينية قضية دولية بامتياز، حيث خطط الاستعمار الغربي لاحتلالها في التاريخ الحديث عام 1907م حينما أقرت وثيقة كامبل بن نرمان احتلال أرض فلسطين لمنع إقامة خلافة إسلامية تجمع الأقطار العربية، ورافق هذا التخطيط فيما بعد اتفاقية سايكس بيكو 1916م، ووعد للحركة الصهيونية بمنحها فلسطين عام 1917م، ولتنفيذ هذه الاتفاقيات احتلت بريطانيا فلسطين عام 1917م. ومنذ ذلك الحين أصبح هناك قضية فلسطينية يصارع فيها أهل البلاد القادمين الجدد لاحتلالها وإقامة كيان لهم فيها. ولتسوية هذا الصراع طرحت العديد من الأفكار والمشاريع لحله دولياً ويهودياً، ومن ثم عربياً.

يقارع الشعب الفلسطيني الاحتلال الإسرائيلي بكافة السبل والوسائل المتاحة، وقد استخدم الشعب وقيادته السياسية عدة خيارات لتحرير الأرض الفلسطينية من الاحتلال عبر تاريخ الصراع الإسرائيلي- العربي. ووفقاً للمتغيرات السياسية على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي، طرحت عدة مشاريع لحل الصراع الإسرائيلي- العربي. ووفقا لتلك المتغيرات كانت تتغير خيارات ووسائل مقاومة الاحتلال، فقد استخدمت القيادة الفلسطينية المقاومة العسكرية كخيار استراتيجي لتحرير كامل التراب الفلسطيني. وبعد حرب 1973م، بدأت منظمة التحرير التجاوب مع مشروع حل الدولتين، الذي كلل في اتفاق أوسلو عام 1993م. وبعد رفض إسرائيل دفع استحقاقات مشروع حل الدولتين والقضايا النهائية اندلعت انتفاضة الأقصى عام 2000م.

دخلت القضية الفلسطينية في مسار مظلم رغم اعتماد القوى والفصائل الفلسطينية عدة خيارات تحررية. وبالرغم من ذلك لم يتحقق مشروع حل الدولتين إلى الآن. إضافة إلى ذلك تطرح السياسية الإسرائيلية مشروع جديد يتنافى مع مشروع حل الدولتين وهو مشروع الحل الإقليمي.

تواترت الأفكار والمقترحات والخطط على مدى عمر الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، الشائك والدائر على وطن بين مجموعتين اثنتين، شعب كان مستقراً فيه واستهدف بالإزاحة والتهجير من قبل مجموعات وافدة من خارجة لتحل محلة وتأخذ مكانه. وتوالدت مع مرور الزمن، حقائق نمت فوق سطح مطالب إرجاع الوضع إلى أصلة، وجعلت من التوفيق بين مطالب ومصالح الطرفين المتنازعين الأساس المعتمد للتسوية المحتملة. ووفقاً لتلك المتغيرات، تناقل التوفيق بين قطبين، تارة باتجاه الفصل بين الطرفين عن طريق دعم إقامة دولتين مستقلتين داخل الوطن، وتارة أخرى باتجاه دمج الطرفين من خلال طرح فكرة إقامة دولة واحدة[1]. يواجه الفلسطينيون معضلات كبيرة في إخضاع إسرائيل للحل السياسي الذي يوفر الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، فميزان القوة يميل لصالح إسرائيل، إضافة إلى الدعم الغربي برئاسة الولايات المتحدة راعيه عملية السلام غير النزيه، ومن أهم الإشكاليات التي تواجه الفلسطينيين هي: الانقسام الفلسطيني، وعدم مقدرة دول العالم التي تؤيد حل الدولتين على تقديم خطوات عملية وأكثر جرأة باتجاه إقامة الدولة الفلسطينية وإلزام إسرائيل باتفاقيات السلام وقرارات الشرعية الدولية. وقد طرحت عدة مشاريع على الصعيد الفلسطيني والإسرائيلي والدولي لتسوية الصراع، منها: خيار حل

([1]) الجرباوي، علي. فشل حل الدولتين: آفاق الدولة الواحدة في صراع فلسطين– إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 420، فبراير 2014، ص 156-157.

الدولتين، وخيار حل الدولة الواحدة، وقد قدمت مراكز الفكر والدراسات الإسرائيلية مشروع جديد لإنهاء الصراع وهو: مشروع الحل الإقليمي، إلا أن مسار التسوية القائم حتى الآن هو، مشروع حل الدولتين، رغم توقفه بسبب تعنت إسرائيل ورفضها للالتزام باتفاقات السلام.

تسعى هذه الدراسة لعرض وتحليل مشاريع تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، في ظل المتغيرات الحالية على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن ثم المقارنة بين المشاريع المطروحة لتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ووضع تصور لمشروع التسوية الذي يحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية. وتكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: **إلى أي مدى يمكن تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني في ضوء مشاريع التسوية المطروحة؟**

المحور الأول: مشاريع التسوية المطروحة لحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني

عبر تاريخ الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، طرحت العديد من مشاريع التسوية، ووفقاً للمتغيرات التي رافقت الصراع أعيد طرح بعض المشاريع مرة أخرى برؤى فكرية جديدة، وفي هذا المحور من الدراسة سوف نعرض مشاريع التسوية المطروحة حالياً على النحو التالي:

1. حل الدولة الواحدة

حل الدولة الواحدة: مصطلح يعني تسوية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، على أساس إيجاد نظام سياسي واحد للشعبين الفلسطيني واليهودي- الإسرائيلي، على كامل أرض فلسطين التاريخية، ويحمل هذا الطرح عموماً نموذجين مختلفين يقوم الأول على أساس فكرة الدولة الديمقراطية التي تعطي حقوقاً متساوية لكل مواطنيها، فيما يقوم الثاني على أساس فكرة الدولة ثنائية القومية[2]. والدولة ثنائية القومية تعني: "شكل من أشكال التعايش بين جماعتين قوميتين في دولة واحدة في إطار من الاعتراف والتضامن والتوافق المتبادل بضمان دستور يكفل المساواة والعدالة والهوية للطرفين بشكل متكافئ"[3].

إن فكرة إقامة الدولة الواحدة قديمة منذ الانتداب البريطاني حيث دعمت مجموعة من المثقفين اليهود فكرة دولة ثنائية القومية للفلسطينيين واليهود في فلسطين. بعد إصدار بريطانيا "الكتاب الأبيض[4]" عام 1930م الذي وضعة رئيس وزراء بريطانيا في تلك المرحلة ونستون تشرتشل، الذي حدد حجم الهجرة اليهودية بحسب القدرة الاقتصادية للبلاد. ومع أن الوثيقة عادت وأكدت على استمرار التزام بريطانيا بدعم الأهداف الصهيونية في فلسطين، إلا أن هذا الكتاب أثار شكوك زئيف جابوتنسكي[5]، حيث أعتقد أن الإعلان وبشكل واضح عن الهدف النهائي للحركة الصهيونية وهو إقامة دولة قومية ذات أكثرية يهودية في فلسطين على ضفتي النهر الغربية والشرقية،

([2]) مرجع سابق، بديل، ص5.

([3]) نصر الله، تيسير. الدولة ثنائية القومية.. وجهات نظر، جريدة حق العودة، العدد 13-14، تشرين أول 2005، ص21.

(4) **الكتاب الأبيض:** بعد ثورة 1929 صدر الكتاب الأبيض عن بريطانيا العظمى آنذاك، بعد مطالبة الوفد العربي الذي ذهب إلى لندن ليباحث الحكومة البريطانية بشأن مطالب الشعب التي بدأ تتبلور بشعارات ثلاثة: منع البيوع، ووقف الهجرة الصهيونية، ومنح الدستور. وجاء في الكتاب الأبيض "إن توطيد السلام والرفاهية في البلاد في المستقبل يتوقف على تحسين العلاقات بين العرب واليهود وأن الحكومة البريطانية تشعر أن في الإمكان الوصول إلى ذلك إن تعاون كلا الفريقين معها ومع إدارتها في فلسطين"، أي أن السياسة البريطانية كانت تهدف إلى التوصل إلى تفاهم مقبول بين اليهود (الهجرات الصهيونية) والعرب في فلسطين، للاستزادة راجع:

- توما، إيميل. (1972): جذور القضية الفلسطينية، إصدار المكتبة الشعبية في الناصرة- فلسطين، ص 165-174.

(5) **زئيف جابوتنسكي:** ولد العام 1880 في اوديسا – روسيا. مؤسس وزعيم الحركة التصحيحية الصهيونية .درس الحقوق في جامعات سويسرا وايطاليا. بداياته في العمل العام كانت في الكتابة الصحافية لبعض الصحف الروسية، يعتبر جابوتنسكي الأب الروحي والسياسي لحركة (الحيروت) التي تزعمها مناحيم بيغين، وتركت أفكاره أثراً بالغاً عليه وعلى كثيرين من اتباعه. كما أنه يعتبر ملهم اليمين المتطرف الحالي في إسرائيل. للاستزادة راجع:

- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، موسوعة المصطلحات. https://www.madarcenter.org

سيلعب دوراً حاسما في إقناع الفلسطينيين بإقامة اليهود في فلسطين[6]. وقد تم عرض مشروع حل الدولة الواحدة في مؤتمر "أجدوت هاعفودا" الذي عقد في عين حار عام 1925م، بحيث طرحت الفكرة بواسطة عدد من المفكرين اليهود، من أبرزهم الكاتب آرثر روبين، الذين كونوا جمعية ثقافية تدعو إلى هذا الحل إلا أنها كانت جمعية ثقافية أكثر منها سياسية، واتهموا بالخيانة من قبل الحركة الصهيونية[7]. كما أن الفلسطينيين في ذلك الحين طرحوا فكرة دولة واحدة ينال فيها اليهود حقوقاً معينة بصفتهم أقلية دينية، لا كجماعة قومية.

بعد إقامة دولة إسرائيل عام 1948م اختفى حل الدولة الواحدة من الأجندة الصهيونية على أثر الانتصار، وكان نهج بن غوريون إقامة دولة يهودية مستقلة[8]. ثم عادت الفكرة بعد إقامة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، حيث تبنت حركة فتح خيار الدولة الواحدة، وطرحت مشروع الحل الديمقراطي على امتداد أرض فلسطين التاريخية، وذلك في سياق النقاشات التي شهدتها أعمال المؤتمر العام الثاني عام 1963م لحركة "فتح" المنعقد في سوريا. وأصبح هذا هو موقف م.ت.ف حيث أصبحت فتح القوّة الأكثر تأثيرًا فيها، وذلك في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في 10 تشرين الاول 1968، وقد حدّدت فتح هدفها الاستراتيجي وهو إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في مساواة تامة وتكافؤ كامل. وهو ما تم تبنيه في المجلس الوطني الخامس لـ م.ت.ف في شباط 1969[9]. كانت رؤية حركة فتح هو إقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين كاملة، أما مسألة اليهود ليست هناك مشكلة في إقامتهم بدولة فلسطين وتحت السيادة الفلسطينية.

بعد المتغيرات السياسية التي أحدثتها حرب تشرين 1973م، تخلت م.ت.ف عن حل الدولة الواحدة لصالح حل الدولتين، وذلك في إعلان الاستقلال الفلسطينية عام 1988م، ودخلت مفاوضات أوسلو 1993م[10]. وقد طرحت فكرة حل الدولة الواحدة بعد تبنى م.ت.ف حل الدولتين مباشرة، فقد كتبت إدوارد سعيد وهو معارض للمفاوضات وحل الدولتين قائلا: "إن دولة إسرائيلية تقام على أساس الاضطهاد والهيمنة على شعب آخر لا تملك مستقبل... والمخرج الإنساني الوحيد هو نقل النضال من مستوى المفاوضات إلى مستوى الواقع، فإن السبيل الأنجع يكون من خلال المطالبة بالحقوق المدنية والتأثير في الرأي العام العالمي كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بين السود والبيض". بينما يرى عزمي بشارة أنه في ظل عدم حسم القضايا الرئيسية في الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي ظل هذا الخلاف القائم بين دولتين احداهما كاملة السيادة والأخرى تدعي السيادة ولا تملكها، فإن الصراع سرعان ما سيتحول إلى صراع من أجل الاعتراف وصراع على الحدود، وأن إعلان دولة فلسطينية سيحرر الاحتلال من قضايا جوهرية في الصراع مثل قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات، ويلخص رؤيته لمستقبل الصراع أن إسرائيل هي التي يجب أن تقلق من المستقبل إذ لا يمكن الحفاظ على نظام فصل عنصري في القرن

---

(6) محمد أبو سمرة. (2010): زئيف جابوتنسكي والقضية الفلسطينية، قضايا إسرائيلية، العدد 37-38، مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ص7.

(7) عدوان، أكرم. (2004): المشاريع والأفكار الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي 1922-1972، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ص271.

(8) زريق، رائف. حل الدولة الواحدة؟ من الصراع حتى الموت إلى جدلية السيد- العبد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 86، ربيع 2011، ص129.

(9) عودة، أيمن. بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة، دراسة منشورة على موقع الجبهة الديمقراطية، 2005، ص5.

(10) مرجع سابق، زريق، رائف، ص129.

الحادي والعشرين، لذا علينا دعم مطلب العرب في إسرائيل بتحويلها إلى دولة المواطنين والذي يقترب من مفهومه الأساسي من مفهوم الدولة ثنائية القومية[11]. وهذه الدولة التي يطرح رؤيتها المفكر عزمي بشارة هي دولة المواطنة، فهل دولة المواطنة يمكن أن تقام في ظل رؤية وجوهر المشروع الاستيطاني الإحلالي التي تقوم عليه دولة الاحتلال؟

إن عودة طرح فكرة الدولة الواحدة يعود لفشل تطبيق حل الدولتين، حيث تؤكد الممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع والمواقف الأمريكية أن مقترح حل الدولتين ما هو إلا مضيعة للوقت. وتنطلق فكرة الدولة الواحدة هنا من أن إسرائيل لا تريد الانسحاب من الضفة الغربية والقدس، وترفض عودة للاجئين، من هنا ينطلق منطق الداعيين إلى تحويل النضال من النضال الوطني التحرري إلى نضال تحرري ديمقراطي تتحول البلاد إلى وطن لملايين اليهود الإسرائيليين والعرب كمواطنين متساويين، أو إلى وطن لمجموعتين سكانيتين؛ الشعب الفلسطيني والمجتمع اليهودي الإسرائيلي[12].

ويعتبر المؤيدون الفلسطينيون أنها ستعزز القومية الفلسطينية، وأنها تتعارض تماماً مع أسطورة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل، وأنها ستتيح للفلسطينيين تجسيد حقوقهم المشروعة في العودة وتقرير المصير والاستقلال النسبي، وتصون وحدة أرضهم وستمكنهم من استعادة وحدة شعبهم وتنمية ثقافتهم وهويتهم القومية، فقد اعتبرها المؤيدون الإسرائيليون، وهم بالمناسبة قلائل معظمهم من أوساط إسرائيلية يسارية، أنها ترتكز على شعور بالعدالة لأنها تتضمن الكثير من النبل والمعتقدات المثالية والإيمان بالإنسان، وأنها ستتيح لليهود الحفاظ على هويتهم الثقافية والحفاظ على طبيعة نظامهم "الديمقراطي" والتعايش مع الفلسطينيين في نطاق إقليمي واحد[13].

بعد تعليق المفاوضات مع إسرائيل، اتجه اليسار الفلسطيني إلى تأييد حل الدولة الواحدة، فقد تكررت هذه الدعوة في ادبيات اليسار الداعية إلى القضاء على الفكر الصهيوني التوسعي، وقد تقدمت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني بمذكرة صورت فيها رؤيتها من شعار الدولة الديمقراطية[14]. وعلى صعيد آخر، تحدث الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات من سجنه قائلاً: "إن إقامة دولة فلسطينيّة لا ينهي الصراع، وحل الدولتين في سياق نزاع على كل شيء ليس واقعياً خصوصاً وأنه أُثبت أن كل الطروحات غير قابلة للتطبيق، ولذا تجب العودة إلى الدولة الواحدة الديموقراطيّة، والمدخل الشرعيّة الدوليّة من خلال حوار حضاري في صلبه الأمم المتحدة فالدول ومنها أميركا لا يمكن المراهنة عليها"[15]. أي أن فكرة حل الدولة الواحدة تحظى بقبول لدى بعض الأحزاب والمثقفين والكتاب، ويعتبرون خيار حل الدولة الواحدة هو البديل الأمثل لإنهاء القضايا الفلسطينية بدلاً من خيار حل الدولتين الذي لم يحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

2. حل الدولتين

(11) شفيق، منير. من اتفاق أوسلو إلى الدولة ثنائية القومية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999، ص30.

(12) مرجع سابق. زيد، أمينة2013، ص61.

(13) مرجع سابق، نصر الله، تيسير، ص21

(14) سميرات، هاني. السير إلى الوراء دولة واحدة.. أم.. دولتين؟، وكالة معاً الإخبارية، نشر بتاريخ 10 فبراير 2015.

(15) شبكة فلسطين للحوار. سعدان للنائب نفاع: حل الدولتين ليس واقعياً ويجب العودة إلى الدولة الديمقراطية الواحدة. ونشرت أيضاً في موقع: عرب48، بتاريخ 13 نوفمبر 2009.

حل الدولتين: مصطلح عام يدل على تسوية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على أساس تقسيم مساحة فلسطين التاريخية بين دولتين، إسرائيل وفلسطين. يقوم في صيغته السياسية حالياً على أساس إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967م، وترتبط مشروع حل الدولتين بقراري الأمم المتحدة رقم 242 و338[16]. مرت فكرة حل الدولتين في الفكر السياسي الغربي بعدة مراحل، ونتيجة لعدة محددات برزت مشاريع حل الدولتين، يرى بعضها أن إقامة دولة عربية وأخرى يهودية هو الحل الأمثل للقضية الفلسطينية، كما حدث في قرار التقسيم 181[17]. وبعد ما أحدثته حرب تشرين 1973م، وصدور قرار من المجلس الوطني الفلسطيني عام 1974م يدعو إلى "إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء من الأراضي الفلسطينية يتم تحريرها"[18].

اعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح مشروع التسوية السياسية، وانتقلت من الرومانسية السياسية إلى الواقعية، فقد مهدت الأوضاع الدولية تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، بعد اندلاع الانتفاضة 1987م، في الأراضي المحتلة، وإعلان قيام الدولة الفلسطينية في الجزائر عام 1988م، كان ذلك بمثابة موقف فلسطيني واضح ومحدد المعالم من فكرة التسوية على أساس قرارات الشرعية الدولية، والقبول بدولة فلسطينية في حدود 1967م، ثم جاءت المتغيرات الدولية وما أدت إليه من تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام العالمي بعد حرب الخليج الثانية 1991م، التي دعت إلى مؤتمر سلام عالمي "مؤتمر مدريد للسلام 1991م"، وقبلت الدول العربية ومنظمة التحرير بالمشاركة. ومن ثم فتحت قنوات سرية لعقد اتفاق سلام في أوسلو- النرويج.

شكل اتفاق أوسلو اعترافاً بالحقوق المشروعة والسياسية للشعب الفلسطيني، ونصت على انشاء سلطة حكم ذاتي في غزة وأريحا في المرحلة الأولى، أما المرحلة الثانية فتمتد السلطة الفلسطينية إلى بقية المراكز السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية، ويتم خلالها التفاوض على قضايا الحل النهائي "القدس، والحدود، والمستوطنان، واللاجئين" خلال الفترة الانتقالية التي تحددت في خمسة أعوام[19]. تعثرت عملية السلام عام 2000م، بسبب التعنت الإسرائيلي وعدم التزامه بدفع استحقاقات عملية السلام، حتى الآن.

إن الموقف الإسرائيلي الفعلي من حل الدولتين، ترى فيه مأزقاً تاريخياً ودينياً يهدد كيانها، وهذا الموقف أدى إلى تعمق الخلاف والهوة بين طرفي الصراع وأدى إلى تراجع إسرائيل عن عملية السلام، حين مارست الضغط العسكري والسياسي عليهم من أجل تغيير قواعد اللعبة السياسية واستعادة مكانتها أمام تصاعد اليمين المتطرف داخل إسرائيل.

ضمن هذا المنطق، فإن إسرائيل وباستمرار تدفع بأي مشروع سياسي للحل نحو التعامل مع الحقائق الراهنة والعمل على تكريس الطابع العدواني والاحتلالي والاستيطاني التوسعي، وتخطي مرجعيات الشرعية الدولية لأي

([16]) بديل. حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء التنسيقي السادس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة هولندا، بديل– المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2005، ص3.

([17]) زيد، أمينة. نموذج الدولة الواحدة وأثر ذلك على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (الإمكانية والتحديات)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2013، ص15.

([18]) الحسيني، مصطفى. غروب حل الدولتين، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 76، خريف 2008، ص40.

([19]) برهم، عبد الله. اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية "الهيكلية والبرامج"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، 2007، ص90.

مفاوضات سياسية[20]. إن حل الدولتين، هو المسار والطريق للوصول إلى اتفاق نهائي وشامل للصراع العربي-الإسرائيلي، وفق المواقف الرسمية الفلسطينية والعربية والدولية والإسرائيلية، رغم أن الأخيرة تعمل بكل قوة لعدم تحقيقه على الأرض، أي تعمل وفق سياسة إدارة الصراع وليس انهائه، واستطاعت بالفعل خلق حقائق جديدة، فقد ازاد التغول الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، وكذلك السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى أسرلة القدس وغيرها من الإجراءات التي يصعب الآن التراجع عنها بسهولة، وكان ذلك بدعم الوسيط غير النزية لعملية السلام-الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الإدانة الدولية التي لم ترتق إلى فعل مانع لاستبعاد حل الدولتين وإدارة الصراع بدلاً من العمل على إنهائه.

3. الحل الإقليمي

تعتبر الأرض الفلسطينية الجوهر والبنية الأساسية للدولة الإسرائيلية، وقد صاغت إسرائيل لتلك الرؤية مشاريعها ومخططاتها لضم الأراضي الفلسطينية منذ الحرب الإسرائيلية- العربية عام 1948م تحت ادعاءات تاريخية ودينية زائفة، وكان فكر الضم والتوسع هو فكر الحركة الصهيونية وفق ادعاءاتها التوراتية من النيل للفرات. ومنذ أن احتلت القوات الإسرائيلية الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع في حرب حزيران/يونيو1967م، شكلت هاتان المنطقتان مصدر جدل سياسي داخل الكيان الإسرائيلي بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية والأوساط الحاكمة حول ما يجب عمله وتنفيذه ازاء المصير السياسي النهائي لهذه المناطق[21]. وأول من طرح فكرة ضم الأراضي المحتلة في حزيران 1967م إلى دولة إسرائيل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق دافيد بن غوريون فقد وزع على الصحف مشروعاً يتضمن الفكر السياسي في تلك المرحلة، حيث تضمن مشروع بن غوريون "ضم قطاع غزة ضمن حدود دولة إسرائيل على أن يجري في الضفة الغربية أو في أي منطقة عربية أخرى توطين اللاجئين المقيمين فيه"[22]. ومن ثم بدأت النخبة السياسية ومراكز الفكر والدراسات في إسرائيل[23] بطرح مشاريع جديدة تحمل فكرتي الضم والفصل للأراضي المحتلة عام 1967م. ولعل مشروع إيغال ألون عام 1967م هو أول

([20]) مرجع سابق. زيد، أمينة ص54.

([21]) قاعود، يحيى. دولة غزة في الفكر الإسرائيلي وسبل المواجهة، بحث علمي محكم في مؤتمر قطاع غزة: الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الأزهر – غزة، الثلاثاء– الخميس أكتوبر 2015م.

([22]) عبد الرحمن، أسعد. والزور، نواف. الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة.. بعد الانتفاضة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 1990، ص6

(23) **مراكز الفكر والدراسات في إسرائيل:** تتنوع مراكز الفكر والدراسات في إسرائيل وفقاً لطبيعتها وإلى المساحة العلمية التي تتعامل معها، حيث يوجد في إسرائيل مراكز صناعية وتكنولوجية وزراعية وتربوية وسياسية وعسكرية وفي شتى المجالات العلمية، وتنقسم مراكز الفكر إلى مراكز متخصصة لحقل علمي واحد، أو أن تكون متنوعة التخصص. وتنفق إسرائيل ما مقداره 4.7% من إنتاجها القومي على البحث العلمي، بما يمثل أعلى نسبة إنفاق في العالم. وهذا يدلل على أهمية مراكز الفكر والبحث العلمي في إسرائيل.

راجع في ذلك:

- حسان، كمال. مراكز الفكر الإسرائيلية ودورها في النسيج الإسرائيلي، مجلة قضايا إسرائيلية، مركز مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، العدد 24، رام الله– فلسطين، 2006، ص50.
- أبو عامر، عدنان. مراكز البحث العلمي في إسرائيل السياسات، الأهداف، التمويل، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت–لبنان، 2013، ص46.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

مشروع متكامل يحمل فكرة ضم الأراضي لدولة الاحتلال وفي نفس الوقت التخلص من المناطق الفلسطينية الأكثر كثافة من خلال منحهم حكم ذاتي لتسيير حياتهم اليومية دون سيادة. فيما طرح إبراهام كاتس عام 1986م والتي عكست أفكاره آراء واتجاهات حزب العمل، ضم الأراضي الفلسطينية بشكل كامل إلى إسرائيل.

بعد رفض القيادة السياسية التنازل عن تحرير الأرض الفلسطينية وإقامة الدولة على حدود الرابع من حزيران 1967م في المفاوضات كامب ديفيد(2) عام 2000م، بدأت إسرائيل تطرح مشاريع منفردة، وتتخذ خطوات عملية على الأرض من أجل تنفيذ تلك المشاريع الفكرية، ولعل الطرح الإسرائيلي الحالي لحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، هو "الحل الإقليمي وإقامة غزة الكبرى".

تعتمد السياسة الإسرائيلية الحالية مشروع الحل الإقليمي بديلاً لحل الدولتين. ويرى بعض السياسيين أن طرح البدائل هو تكتيك يستخدم لتحريك المفاوضات، ويرى آخرون أن طرح مقترحات بديلة لحل الدولتين يعكس التحول الفكري والسياسي لإسرائيل أمام حل الدولتين[24]. وهذه الرؤية الإسرائيلية ليست جديدة، فقد طرح مشروع توطين اللاجئين في سيناء في اتفاق كامب ديفيد 1979م بين مصر وإسرائيل، وقد استمرت سياسة طرح تبادل الأرض منذ الشروع في عملية تسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني سياسياً، في مدريد عام 1991 والتي استكملت في أوسلو عام 1993 على مبدأ "الأرض مقابل السلام".

في مؤتمر هرتسيليا الخامس عام 2004م قدمت عدة أوراق تتحدث عن الانفصال والحلول البديلة غير مشروع حل الدولتين التقليدي، ومن أهمها[25]: الورقة الأولى: الأردن كوطن قومي للفلسطينيين، أساس لاتفاق إقليمي، قدمها عضو الكنيست آنذاك بتي ألون Baity alone. والورقة الثانية: خطة تبادل أراضي وسكان بين إسرائيل والفلسطينيين قدمها رئيس حزب "إسرائيل بياتا" أفغدور ليبرمان Lieberman . أما الورقة الثالثة: تبادل أراضي متعدد الأطراف من وجهة نظر جغرافية وديمغرافية واقتصادية، قدمها دكتور جامعة تل أبيب جدعون باجرGideon Biger. فيما قدمت الورقة الرابعة: تبادل أراضي متعدد الأطراف، قدمها الصحفي هارئيل Amos Harel. ومنذ بداية عام 2008م تركزت الرؤى الفكرية على الانفصال ومشاريع تبادل الأراضي بشكل أكبر وأوضح.

من أهم المشاريع التي قدمت لمؤتمر هرتسيليا الثامن، مشروع بعنوان: "تبادل الأراضي كوسيلة لحل الصراع الإسرائيلي– العربي"، الذي قدمه مجموعة من الباحثين يضم "عوزي أراد Uzi Arad، وجدعون باجر، وراحيل مختغيرRahel". وتستند فكرة تبادل الأرض على مبدأ يحافظ بموجبه كل طرف على حقه في كامل مساحة المنطقة، ولكن مع إمكانية إعادة رسم الحدود الدقيقة للمنطقة بناء على اعتبارات ديمغرافية وأمنية[26]. ويرى مؤتمر هرتسيليا أن تبادل الأرض يتيح انتقال السيادة على التجمعات السكانية المتجاورة: التجمعات السكانية اليهودية في الضفة الغربية من خط الهدنة، والتجمعات السكانية الفلسطينية الواقعة غرب وشمال خط الهدنة، ومن ذلك

---

(24) Zanotti, Jim. Israel and the Palestinians: Prospects for a Two-State Solution, Congressional Research Service, p 27-28.

(25) رباح، يحيى. إعادة التفكير في حل الدولتين غيورا ايلاند استنساخ لأفكار قديمة، ورشة عمل حول رؤية غيورا آيلاند لحل الدولتين (مترجم)، قراءات استراتيجية – مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثالثة، العدد الخامس، مايو 2010، ص 89.

(26) وثيقة مؤتمر هرتسيليا الثامن، 2008. وجهات نظر إسرائيل الإستراتيجية بعد 60 عاماً على إقامتها، (ت) سعيد عايش، ورقة عمل " تبادل الأراضي كوسيلة لحل النزاعات الإقليمية بين إسرائيل وجاراتها" إعداد: عوزي أراد، وغدعون بايغر، وراحيل مختغير. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، سلسلة أوراق إسرائيلية – 44، 2008، ص 79.

المنطلق وجود ضرورة مهمة لفصل السكان الفلسطينيين عن اليهود، ويرتكز هذا المشروع على فرضية قيام دولتين، الأولى يهودية، والثانية عربية ويطلق عليها فيما بعد الدولة فلسطينية[27]. وورقة العمل هذه تقدم مشروع لتسوية الصراع من خلال اقتراح تبادل أراض شاملة في الشرق الأوسط، وهذا الاقتراح يعتمد على تبادل أراض بين إسرائيل وجاراتها، يهدف إلى رسم حدود جديدة تتناسب مع متطلبات الأمن الإسرائيلية، وتستند هذه الرؤية على اتفاقات السلام بين مصر والأردن مع إسرائيل، وهذا ما يدفع الباحثين الإسرائيليين لوضع رؤية شاملة لحل الصراع الإسرائيلي، يعتمد في جوهرة على الدول العربية من خلال إشراك دول المنطقة في التسويات السياسية الرامية لرسم حدود جديدة عن طريق تبادل أراض[28].

ترتكز فكرة مبادلة الأراضي على أساسيين وهم: الأول: تبادل أراضي بين "إسرائيل، سورية، الأردن، لبنان"، بنفس المساحة التي سوف تمتلكها إسرائيل، بهدف السيطرة على هضبة الجولان، ويتم تعويض سورية من لبنان والأردن، وإسرائيل تعطي بدل منها أرضاً للأردن ولبنان على طول الشريط الحدودي[29]. أما الثاني: تبادل أراضي بين "إسرائيل، السلطة الوطنية، مصر"، يتم تبادل الأراضي وبنفس المساحات من أجل احتفاظ إسرائيل على أراضي في الضفة الغربية، بالمقابل سوف تعطي إسرائيل أرضاً لمصر والسلطة في صحراء النقب. وكذلك أراضي على امتداد الخط الأخضر متاخمة لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، مع أو من دون سكان عرب[30].

إن مشروع تسوية تبادل الأراضي الشامل في المنطقة يهدف إلى إعادة رسم الحدود من جديد، خلافاً لمعاهدة "سايكس بيكو، 1916"، وفكرة هذا الحل هي أن يتم تسوية الصراع بين إسرائيل والدول العربية سياسياً مع الاحتفاظ بمساحة كل دولة، وأن يقتصر التغيير على خطوط الحدود بين الدول، بمعنى أخر أي منطقة تريد ضمها إسرائيل سوف تعوض الأطراف بدلاً منها أرض مساوية لها بالمساحة. كما وتهدف هذه المشاريع الفكرية إلى ضمان أمن إسرائيل من خلال تعدد اللاعبين، لأن حل الصراع بشكل كامل يخلق التزاماً واهتماماً لدى جميع الأطراف.

أعاد طرح مشروع الحل الإقليمي غيورا آيلاندGiora Eiland عام 2008م، وهو الأكثر وضوحاً للرؤية الفكرية الإسرائيلية وتحولاتها تجاه مشروع حل الدولتين، فهي تطرح بدائل جديدة لحل الصراع وفق مصالح إسرائيل، وهذه الرؤية الفكرية تعبيراً عن الموقف السياسي الذي تطرحه إسرائيل لحل الصراع الإسرائيلي-العربي، والقضايا النهائية كالقدس واللاجئين، والدولة الفلسطينية وطبيعتها الجغرافية والسياسية.

يدعي آيلاند في رؤيته الجديدة لحل الدولتين صعوبة تطبيق حل الدولتين التقليدي الذي جاءت به اتفاقيات أوسلو، لأن التغيرات السياسية كانت إلى الأسوأ والجمهور الإسرائيلي لا يشعر برغبة عند الفلسطينيين في الوصول إلى سلام حقيقي، ويعتمد في ذلك على التغيرات السياسية الفلسطينية وصعود حركة حماس، وعدم قدرة السلطة على ضبط الأمن[31]. ويطرح آيلاند مشروع جديد لحل الدولتين ويصفه بالحل الواقعي لأن حل الدولتين التقليدي

([27]) جمال الدين، هبه. رؤية معهد السياسة والاستراتيجية الإسرائيلي: مستقبل المنطقة العربية (1)، المركز العربي للبحوث والدراسات، 11 إبريل 2015.

http://www.acrseg.org/37862

([28]) مرجع سابق: وثيقة مؤتمر هرتسيليا الثامن، ص84-85.

([29]) المرجع السابق. ص84

([30]) المرجع السابق. ص85-86

([31]) آيلاند، غيورا. إعادة التفكير بحل الدولتين، (ت) عمر عاشور، سبتمبر 2008، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، ورشة عمل حول رؤية غيورا آيلاند لحل الدولتين، قراءات استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثالثة، العدد الخامس – مايو 2010، ص 24-27.

من وجهة نظرة فشل بعد دخول عملية المفاوضات عقدها الثالث، ويتضمن الحل الجديد فكرتين بديلتين لحل الدولتين، وهما: الفكرة الأولى، الحل الأردني، كونفدرالية بين الفلسطينيين والاردنيين، حتى تتمكن قوات الامن الأردنية من السيطرة على الحدود مع إسرائيل، ويدعى آيلاند بأن هذا الحل يحتاجه الأردنيون والفلسطينيون معاً. أما الفكرة الثانية، الحل الإقليمي وإقامة دولة غزة الكبرى، والذي يعتبره أكثر واقعية من الحل الأردني. ويصوغ آيلاند فكرة دولة غزة الكبرى قائلاً: "تنقل مصر منطقة جنوب غزة على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى سيادة الدولة الفلسطينية الجديدة. هذه المنقطة تقدر بحوالي 600 كم^2 تمتد 30 كم^2 إلى الجنوب فيها 20 كم^2 على الخط الساحلي. هذه الأبعاد ستقدم حصة كبيرة تكفي لتتسع لميناء بحري، ومدينة تتسع لمليون ساكن، ومطار كبير في الجنوب الغربي"[32].

يرسم آيلاند حدود دولة غزة الكبرى قائلاً: "سينقل الأردن أراضي قرب نهر الأردن إلى السيادة الفلسطينية الجديدة، يعادل حجم هذه الأرض حوالي 5%، من مساحة الضفة الغربية"[33]. إسرائيل ستعوض مصر عن المساحة المقتطعة من أراضيها في النقب. في المقابل سوف تحصل إسرائيل على 13% من مساحة الضفة الغربية. ولضمان موافقة كل من الأردن ومصر يعرض آيلاند مغريات وهي: حفر نفق يربط الأردن بمصر عبر الأراضي الإسرائيلية ويتصل بالميناء الجديد على البحر المتوسط. بالإضافة إلى إمكانية تعويض الأردن عن الأرض المقتطعة منها من قبل السعودية كي لا تكون مصر هي الوحيدة التي سوف تتنازل عن أراضي.

إسرائيل لم تتخلى عن فكرتي الضم والفصل منذ احتلالها لأرض فلسطين وعبر المراحل التاريخية المختلفة من عمر القضية الفلسطينية، فهي تسعى لضم الأراضي الفلسطينية ذات الأهمية التاريخية والدينية والجغرافية كالقدس، فيما تسعى لفصل قطاع غزة بهدف تغيير الخارطة السياسية لفلسطين التاريخية، وإنهاء المشكلات التي تواجه إسرائيل كالزيادة السكانية واللاجئين[34]. فإسرائيل تؤيد إقامة الدولة الفلسطينية على أن تقام خارج حدود فلسطين، بل وتدعم هذا الحل الذي يخلصها من خطر الديمغرافيا السكانية مالياً، فطبيعة الصراع القائم هو، صراع وجودي على الأرض.

إن السياسة الإسرائيلية الحالية، تعمل بسياسة التوريط الواعي للدول العربية من أجل الدخول في علاقات طبيعية وتطبيعية معها، فهي تروج نفسها حليفاً للدول العربية وأن التهديد الإيراني والإرهابي في المنطقة هما تهديدات مشتركة لإسرائيل والدول العربية. والهدف من هذه السياسة هو تحويل التفاوض من الداخل الفلسطيني إلى الخارج العربي لفرض مشروع الحل الإقليمي وجعل العرب تتحمل معها استحقاقات التسوية. فقد استعرض رئيس جهاز الشاباك السابق، يورام كوهين، رؤيته للصراع الإسرائيلي الفلسطيني في مؤتمر هرتسيليا الـ السابع عشر 2017م قائلا: "رؤية السلطة الفلسطينية قصيرة وواضحة، دولة بحدود العام 1967م وعاصمتها القدس. والرؤية الإسرائيلية للمكانة النهائية للمناطق التي تم تحريرها، أو احتلالها، قبل خمسين عاماً في حرب 1967م لم تحسم بعد"[35]. وفي كلمة وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان لمؤتمر هرتسيليا الـ السابع عشر 2017م، أكد "عندما نصل إلى نهاية الصراع فإنه لن تحل المشاكل بل على العكس. فنحن لن نوافق على عودة لاجئ واحد إلى حدود العام

([32]) مرجع سابق، آيلاند، غيورا، ص 76.

([33]) المرجع السابق، ص77.

([34]) مرجع سابق، قاعود، يحيى. أكتوبر 2015م.

(35) المشهد الإسرائيلي. (2017): مؤتمر هرتسيليا السنوي الـ 17: استبعاد اتفاق مع الفلسطينيين وتحفظ من عملية سلام إقليمية!، العدد 403، السنة الخامسة عشرة، الثلاثاء 11 أغسطس 2017م، ص2.

1967م، ويجب تغيير سلم الأولويات. والأمر الوحيد الممكن تنفيذه قبل اتفاق سياسي مع الفلسطينيون هو اتفاق إقليمي، وليس من تحت الطاولة وإنما فوق الطاولة"[36].

(36) المرجع السابق. المشهد الإسرائيلي، 2017م، ص2.

المحور الثاني: واقعية مشاريع تسوية الصراع الإسرائيلي -الفلسطيني

بعد دراسة مشاريع تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني المطروحة فلسطينياً وإسرائيلياً ودولياً، والتي تمحورت حول مشروع حل الدولة الواحدة، ومشروع حل الدولتين، ومشروع الحل الإقليمي. نجد أن فكرتي الدولة الواحدة والدولتين تجاوزتها السياسة الإسرائيلية الحالية وطرحت حلولاً جديدة للصراع، قائمة على الحل الإقليمي. وعليه سؤالاً: هل يمكن قبول فكرة الدولة الواحدة في ظل التوجهات الإسرائيلية العنصرية ضد عرب 48 والقوانين العنصرية التي تفرضها عليهم إسرائيل بهدف اقتلاعهم من الأرض؟ وأي مشروع تسوية يحقق الحد الأدنى للحقوق الفلسطينية؟

1. مشروع الدولة الواحدة: التناقض الفكري والعملي

مع تراجع احتمالات تحقيق حل الدولتين بسبب التعنت الإسرائيلي والتحولات الفكرية وطرحه لمشروع الحل الإقليمي، بدأت فكرة الدولة الواحدة تحظى بمزيد من الاهتمام. أي أعاد السياسيين والكتاب طرح مشروع الحل الدولة الواحدة من جديد، وبصيغ مختلفة، مطالبين بدولة مدنية تمنح الحقوق والحريات لكافة مواطنيها.

يطرح ناثان ج. براون تساؤلات حول الدولة الواحدة "بوجه عام يقع المدافعون عن الدولة الواحدة في شرك الدعوة إلى حل طوباوي مثالي باهر، دون تحليل صورة هذه الدولة، أو كيف سيتمكن العدوان المتحصنان في خنادقهما من إنشاء مثل تلك الدولة؟ إن فكرة الدولة الواحدة مجرد فكره مشوهة أو خيالية التصور". ويركز براون على شكل الدولة وطبيعة الحريات "الدولة الواحدة التي ستنشأ لن تقوم على أساس قوميتين يتشاطران نفس الأرض على أساس تعاوني متساو، لكنها ستكون، بدلاً من ذلك، دولة ينعم فيه البعض بالحريات الليبرالية والامتيازات الديمقراطية مع استمرارهم في القلق بشأن أمنهم، في حين يحرم الآخرون من الحرية والأمن على حد سواء"[37].

لن تقف إلى هذا الحد فحسب، فالمجتمع الإسرائيلي نفسه منقسماً، بالإضافة إلى أن المجتمع الذي ينتخب يمين متطرف لن يقبل أفكار ليبرالية تدعم الحرية والمساواة، وإذا كان المجتمع الإسرائيلي الحالي يرفض تفكيك المستوطنات ومنح الفلسطينيون دولة فلسطينية على حدود 1967م، هل سيقبل بالشعب الفلسطيني على كامل أرض فلسطين؟

يتهاوى مشروع الدولة الواحدة من الجانب العملي لما يحتويه من تناقضات والتحديات، ولعل أولى تلك القضايا هو وعي إسرائيل بهذه الفكرة والعمل عليها كما تعمل على حل الدولتين من خلال مشروع قانون "يهودية الدولة"[38]. حيث تعتبر إسرائيل أرض فلسطين للشعب اليهودي، وفكرة الدولة الواحدة تعتبر تحدي لقانون يهودية الدولة.

([37]) ناثان ج. براون. زوال حل الدولتين، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولية، أيار 2008، ص3-4.

([38]) **قانون يهودية الدولة:** وضع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مشروع قانون (1) "الدولة القومية اليهودية" وفق ما قدمه أوفير جندلمان الناطق باسم نتنياهو للإعلام العربي في نوفمبر 2014، مشيرا إلى أنه سيتم تحديد الصيغة النهائية بالتنسيق مع المستشار القانوني للحكومة، وتاليا النص: الهدف: تحديد هوية دولة إسرائيل بصفة "الدولة القومية للشعب اليهودي" وتكريس قيم الدولة بصفتها يهودية وديمقراطية تمشياً مع الصيغة الواردة في وثيقة إعلان دولة إسرائيل وتشمل المبادئ الأساسية:

من التبعات الجسام التي ستنتج عن قانون "يهودية الدولة" منحة إسرائيل ترخيصاً وحقاً في طرد الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، أو على الأقل تعتبرهم غرباء يحملون تراخيص إقامة يمكن إلغاؤها في أي وقت، الأمر الذي تسعى إلية إسرائيل منذ زمن، فانسحابها من قطاع غزة عام 2005م، وبناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، يأتي في سياق الحفاظ على يهودية الدولة، وبالتالي فإن يهودية الدولة تلغي حقاً غير قابل للتصرف، وهو حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل عام 1948م، وهذا أمر غير ممكن في القانون الدولي؛ كما أن يهودية الدولة تعني استيلاء إسرائيل قانونياً وبلا مقابل على كل فلسطين التاريخية بكل محتوياتها[39].

كانت البداية الحديثة لطرح فكرة الدولة اليهودية متزامنة ومتلازمة مع وصول حزب الليكود للحكم عام 2001م، حيث كانت المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية قد وصلت إلى طريق مسدود. وفي حزيران عام 2003م طالب شارون اعتراف القيادة الفلسطينية بـ "يهودية الدولة" في خطاب ألقاه في مدينة العقبة الأردنية، ويرتكز المطلب الإسرائيلي بالاعتراف على أساس ديني وسياسي في آن واحد، حيث أن التحليل المنطقي لمفهوم دولة يهودية هو قائم في الأساس على أن إسرائيل تهدف إلى بناء دولة لا يتواجد فيها أعراق أو أجناس أو ديانات أخرى، وبنفس الوقت يتمثل البعد السياسي بأن اعتراف الفلسطينيين يعني تخليهم بالمطلق عن حق عودة اللاجئين[40]. وبالإضافة لذلك شرع البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" العديد من القوانين الداعمة للاحتلال والاستيطان. فقد رصد تقرير للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلي حول "القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال"، 156 قانوناً ومشروع قانون جديداً، كان أخطرها: يهودية الدولة، قانون القدس، قانون سلب الأموال الفلسطينية، مشروع قانون تسوية المستوطنات في الضفة الغربية والقدس "ضم المستوطنات والبؤر الاستيطانية لإسرائيل"[41].

ومن ناحية أخرى إذا كان المجتمع الإسرائيلي يرفض تطبيق حل الدولتين فإن حل الدولة الواحدة قد أصبح مستحيلاً. وحتى الذين يتحدثون عن الدولة الواحدة هم قله منحصرة في السلك الأكاديمي والإعلام. وتكمن مواطن الخلل في هذه الفكرة في تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، واقتصارها على دولة المواطنين وعلى مواطني

- أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي ومكان إقامة دولة إسرائيل.
- دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي الذي يجسّد فيها حقه في تقرير المصير بناءً على تراثه الحضاري والتاريخي.
- حق تقرير المصير في دولة إسرائيل مقصور على الشعب اليهودي.
- إسرائيل دولة ديمقراطية تقوم على مبادئ الحرية والعدالة والسلام وفق رؤية أنبياء شعب إسرائيل، كما أنها تلتزم بالحقوق الشخصية لجميع مواطنيها بمقتضى القانون. راجع في ذلك:

مرسي، محمد. يهودية الدولة في الفكر السياسي الإسرائيلي المعاصر وتداعياته على القضية الفلسطينية، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ التصفح 21 يناير 2017.

http://democraticac.de/?p=32465

([39]) أبو نحل، أسامة. يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 23ا، المجلد الأول، حزيران 2011، ص322.

([40]) سلامة، عماد. الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح– فلسطين 2015م، ص43–44.

(41) جرايسي، برهوم. (2017): الكنيست الـ 20 تقرير القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، ص5–8.

الضفة الغربية في أحسن حال. فالفكرة لا تعني بالضرورة حل كافة مشاكل الشعب الفلسطيني بشكل أوتوماتيكي، حتى لو كان على أساس المواطنة المتساوية، فإذا كنا نتحدث في الجانب النظري للحل فقد تقوم احتمالات عدم حلها إذا ما تدخلت موازين القوى والابتعاد عن القانون الدولي في الممارسة، وهي إحدى ثغرات أوسلو، كما أن حل الدولة الواحدة قد يديم السيطرة لمجموعة عرقية على أخرى[42]. غير أن أمينه زيد تنظر لحل الدولة الواحدة في إطاره النظري بأنه حلاً مقبولاً ولا تكمن الإشكاليات عندها سوى في مواقف الحكومات الإسرائيلية التي ترفض الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وتقول فلسطينيا هناك قبول للفكرة لسببين وهما: عدم التنازل عن أي جزء من تراب فلسطين كما يفترض حل الدولتين، وأن حل الدولة الواحدة يبدو أكثر سهولة ويسر في حل الإشكاليات العالقة اليوم بين الجانبين وبالذات فيما يخص قضايا الشعب الفلسطيني، كاللاجئين، والقدس، والدولة، والمستوطنات[43]. فيما يرى رائف زريق، إن إخفاق أوسلو يعني حل الدولتين غير قابل للتطبيق، ولا المشكلات التي تواجه حل الدولتين تقودنا بالضرورة لحل الدول الواحدة، فليس من الواضح، ما إذا كان تعذر حل الدولتين في المرحلة الراهنة يلزم بالتحول إلى حل الدول الواحدة، ربما يقال إن الأصل في تعذر حل الدولتين هو اختلال موازين القوى الحالية، فإذا كان الأمر صحيحاً فإنه يتعين عندئذ العمل على تعديل هذا الاختلال، من دون أن يطال تغيير البرنامج السياسي ذاته[44].

أصدر المؤرخ وأستاذ التاريخ الفرنسي هنري لورنس المجلد الخامس الخاص بالقضية الفلسطينية، ويقول فيه عن مشروعي حل الدولة وحل الدولتين: "يقول البعض ينبغي العودة عن حل الدولتين والعودة إلى حل الدولة الواحدة، ثنائية القومية، اليوم بلغت الكراهية والبغضاء حداً بات من غير الواضح كيفية بناء دولة ثنائية القومية، فالناس لديهم حاجة حيوية للتعبير عن هويتهم الوطنية وبعلم، وبنشيد وطني، وجيش... والواقع أن الشعبين يعيشان في تفاعل مستمر وحلمهما هو أن ينفصلا ذات يوم، لذا الحل الوحيد هو إيجاد نظام بدولتين مع إدارة عامة مشتركة للموارد والشبكات، ومع ذلك فهذا الحل بعيد ونتباعد عنه كثيراً في المنظور الجديد"[45]. فيما يرى الكاتب هاني المصري في شأن الدولة الواحدة "برز رأي قوي يقوم على فتح الخيارات والجمع ما بينها وليس الانغلاق على خيار واحد وحيد، بمعنى أن وصول خيار الدولة الفلسطينية إلى الفشل، لا يعني أن الباب بات مفتوحًا لحل الدولة الواحدة، فالعوامل والأسباب التي أدت إلى وصول مسيرة التسوية إلى طريق مسدود، وأهمها رفض إسرائيل وتعنتها، تفعل فعلها بقوة أكبر برفض حل الدولة الواحدة التي تقوم على المساواة للمواطنين. فالدولة الواحدة القائمة التي تسعى إسرائيل لترسيخها تقوم على أساس ترسيخ إسرائيل كتجسيد للمشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني وكدولة للشعب اليهودي، وطرد أكبر عدد ممكن من السكان أصحاب البلاد الأصليين"[46]. ويعتقد بعض المعلقين

([42]) مرجع سابق. بديل، ص7.

(43) زيد، أمينة. نموذج الدولة الواحدة وأثر ذلك على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (الإمكانية والتحديات)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2013، ص89.

(44) زريق، رائف. حل الدولة الواحدة؟ من الصراع حتى الموت إلى جدلية السيد- العبد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 86، ربيع 2011، ص133.

([45]) جريدة الأيام. المؤرخ هنري لورنس: حل الدولتين وحل الدولة الواحدة.. مستحيلان، العدد 7126، السبت 14 نوفمبر 2015، ص14.

([46]) المصري، هاني. إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 2016.

والسياسيين بأن استمرار الحديث عن الدولة الواحدة هو من سبيل العبث، خصوصاً على ضوء خروج إسرائيل من غزة ونجاح مشروع الفصل من طرف واحد[47]. أي أن إسرائيل أوقفت مشروع حل الدولتين، وجلعت مشروع حل الدولة الواحدة مستحيلاً، نتيجة سياساتها الفعلية في قطاع غزة والضفة الغربية والأرض المحتلة عام 48. وطرحت مشروع الحل الإقليمي بديلاً عن مشروع حل الدولتين الذي يحظى بالإجماع الفلسطيني والعربي والدولي.

2. مشروع الحل الإقليمي: من التسوية إلى التصفية

عندما نربط بين فكرتي مبادلة الأراضي وخطة الانفصال نجد إسرائيل تطبق استراتيجية فصل تدريجية وشاملة بدأ شارون في تطبيقها، ويتمثل محور هذه الاستراتيجية في رسم حدود جديدة لإسرائيل بحيث تضم أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية وتستثني في الوقت ذاته أكبر قدر من الفلسطينيين، وذلك تحت شعار الحفاظ على يهودية الدولة الإسرائيلية[48]. إن مشاريع الحل الإقليمي التي قدمتها مراكز الفكر الإسرائيلية وتسعى السياسة الإسرائيلية بتطبيقها، تعتمد على مبادلة الأراضي تعني حل القضية الفلسطينية على حساب الدول العربية، بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية، بهدف ضمان سيطرة الاحتلال على أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس، والأراضي الاستراتيجية كهضبة الجولان، وتفريغ الأرض من السكان الفلسطينيين.

إن هدف مشروع الحل الإقليمي إنهاء الوجود الفلسطيني من أرض فلسطين التاريخية لإثبات صحة ادعاءاتهم بأحقيتهم في أرض فلسطين وفق مزاعمهم التوراتية والتاريخية، وذلك من خلال تبنى فكرة الحل الإقليمي وإقامة دولة فلسطينية خارج حدود فلسطين "غزة الكبرى" تابعة لها كنتونات الضفة الغربية، وذلك على حساب الدول العربية التي تستوعب اللاجئين ومخيماتهم.

هناك توافق في رؤية اليمين واليسار الإسرائيلي لإفشال مشروع حل الدولتين. حيث أوضح أنطوان شلحت في مقال نشر في جريدة القدس العربي، بأنه في مطلع عام 2016 طرأ "تحوّل مُفاجئ" على الخطاب السياسي الإسرائيلي، لصالح هذه "الرؤية"، حسبما ورد أخيرًا في ورقة "تقدير موقف" جديدة، صدرت في شهر مارس 2017م، عن أحد مراكز الأبحاث اليمينية "المركز المقدسي للشؤون العامة وشؤون الدولة" المقرب من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. ويعود سبب هذا التحول، بموجب الورقة، إلى حقيقة أن حزبي الليكود والعمل وجدا نفسيهما، فيما يصفه التقرير بأنه "إحدى الحالات النادرة في التاريخ"، يقفان في الجانب نفسه من المتراس، وذلك بعد أن أقرّ الحزبان علنًا أنه، في اللحظة الزمنية الراهنة، بات الهدف المتمثل في التوصل إلى حلّ عبر المفاوضات مع الفلسطينيين، استنادًا إلى صيغة "دولتين لشعبين"، بمثابة "سراب غير قابل للتحقيق"[49]. وكذلك المجتمع الإسرائيلي تراجع عن مشروع حل الدولتين، حيث كشف استطلاع للرأي في إسرائيل عن ارتفاع قدره 8% في عدد الفلسطينيين المؤيدين لحل الدولتين، في حين تراجعت نسبة الإسرائيليين المؤيدين بمقدار 2%[50].

([47]) غانم، أسعد. مشروع الدولة ثنائية القومية كمطلب فلسطيني مرغوب، جريدة حق العودة 13-14، تشرين أول 2005، ص20.

([48]) جميل، هلال. أسئلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية – رام الله، المجلد 16، العدد 63، صيف 2005، ص 5.

(49) شلحت، أنطوان. (2017): يمين معزز بـ يسار، جريدة العربي الجديد، نشر بتاريخ 22 مارس 2017م.

(50) وطن للأنباء. (2017): استطلاع رأي فلسطيني- اسرائيلي: الدولة الفلسطينية بعيدة المنال، ومحللون لوطن: تعاون مخالف للمزاج العام، نشر بتاريخ 1 أغسطس 2017.

لم يقف مشروع الحل الإقليمي على التنظير وتوجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف الرافض لمشروع حل الدولتين فحسب، بل تعمل السياسة الإسرائيلية الحالية على ترويج مشروع الحل الإقليمي من خلال استغلالها للأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة العربية، وتطرح نفسها حليفاً للدول العربية، وتروج لفكرة التعاون العربي-الإسرائيلي في مواجهة النفوذ الإيراني والإرهاب في المنطقة. ففي اجتماع لنتنياهو مع أربعة دول أوروبية "المجر وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا" في العاصمة المجرية بودابست في 18 يوليو 2017م، واجه فيه سياسات الاتحاد الأوروبي الداعمة لإنهاء الصراع، وأن الاتحاد هو القوة الوحيدة في العالم التي ترفض السياسات الإسرائيلية، وتضع شروطاً لتحقيق السلام مع الفلسطينيين، معلناً أن "روسيا والصين والهند وبشكل أقل علانية السعودية والإمارات ومصر معجبة بقوة إسرائيل لا بالعدل"[51]. وقد استغل بنيامين نتنياهو الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب لترويج فكرة التعاون ما بين إسرائيل والدول العربية المعتدلة في أول لقاء بينهما في واشنطن في 2017م تحدث نتنياهو عن مواجهة إيران والإرهاب في المنطقة وطالب معاونة ترامب لزيادة التعاون والتحالف مع الدول العربية حيث قال: "يمكن دحر المعسكر المعادي لنا، وعلينا انتهاز الفرصة، فالدول العربية المعتدلة لا ترى إسرائيل عدواً لأول مرة، بل تراها حليفاً، وفي ظل حكمك نستطيع تعزيز الأمن والسلام والتحالف مع الدول العربية".

نجحت السياسية الإسرائيلية في استغلال الأحداث الدائرة في المنطقة العربية، بالإضافة إلى إقناع الإدارة الأمريكية والأطراف الدولية برؤيتها الجديدة، فالسياسية الأمريكية الجديدة تعمل على تسكين الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وبالرغم من تأييد وجهة النظر الإسرائيلية الدائم من قبل الإدارات الأمريكية إلا أن الإدارة الجديدة لا تطرح أي مبادرة أو مبدأ ثابت لتسوية الصراع. وعلى العكس تماماً تفرض عقوبات جديدة على السلطة الوطنية الفلسطينية كتخفيض نسبة المساعدات. ولعل المعادلة الجديدة التي تفرضها الإدارة الأمريكية هي تسكين الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني مقابل رفع التعاون العربي- الإسرائيلي. بالإضافة إلى تصريحات دونالد ترامب المتضاربة وتأييده لأي حل يتفق عليه الإسرائيليون والفلسطينيون. وجاء الموقف الروسي متوافقاً مع الرؤية الأمريكية-الإسرائيلية، حيث أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في منتدى "أرض المعاني" الشبابي بمقاطعة فلاديمير، على التعاون العربي- الإسرائيلي وتمسك روسيا بأخذ المصالح الشرعية لإسرائيل في مجال الأمن بعين الاعتبار. وفيما يخص التسوية قال "هناك سيناريو جديد بديلاً لحل الدولتين، فلا مانع لدى روسيا بذلك لكن لابد من اجلاس الأطراف إلى طاولة المفاوضات"[52].

إن ما يزيد خطورة مشروع الحل الإقليمي هو استبعاد القضية الفلسطينية أو أي حديث عن تسوية سياسية في ظل الوضع الراهن من جانب. والوصول للتعاون والتحالف مع الدول العربية قبل تسوية القضية الفلسطينية من جانب آخر. يساعد إسرائيل على تطبيق مشروع الحل الإقليمي ويعطيها مجالاً واسعاً للالتفاف على قرارات الشرعية الدولية ووضع حلول جديدة تتناسب مع الرؤية الإسرائيلية على حساب القضية الفلسطينية وتصفيتها.

3. مشروع حل الدولتين: التحديات والفرص

---

http://www.wattan.tv/news/210546.htm

(51) عربية DW. (2017): برنامج السلطة الرابعة، تاريخ النشر 26 يوليو 2017م.

(52) قناة روسيا اليوم. (2017): لافروف: بديل حل الدولتين ممكن، تاريخ النشر 11 أغسطس 2017م.
https://arabic.rt.com/middle_east/89339 /

أحدثت التغيرات الإقليمية والدولية التي أنتجها الأحداث الدولية وكسب إسرائيل لكافة الحروب العربية-الإسرائيلية، ولم ينتصر العرب إلا في حرب تشرين 1973م، تغيراً فكرياً على مستوى المنظمة وفصائلها والانتقال من فكرة القضاء على إسرائيل بضربة واحدة، إلى الواقعية السياسية والانتصار من خلال مراحل تدريجية، فكانت التسوية المرحلية وإقامة الدولة الفلسطينية على أي شبر يتم تحريره هي الوسيلة التي تقرب الفلسطينيون من إقامة دولتهم.

دخلت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح مفاوضات سلام مع إسرائيل، وتم إقرار مشروع حل الدولتين على أن تقام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967م. وبدأ الفلسطينيون يقيمون دولتهم على الأراضي المحررة قطاع غزة والضفة الغربية وفق اتفاق أوسلو، وأنشأت السلطة ومؤسسات الدولة الفلسطينية.

إن قبول الفلسطينيون مشروع حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية في فلسطين التاريخية، هو الهدف الرئيس، فالتاريخ والحضارة الفلسطينية التي أقيمت منذ آلاف السنين على هذه الأرض، هي ملكاً للفلسطينيين ولا يمكن القبول بدولة واحدة تقام دون الإرث التاريخي والحضاري الفلسطيني، حتى وإن قبلت القيادة الفلسطينية في مبادلة أراض، فهي داخل فلسطين التاريخية وليس على حساب الدول العربية. وقد مضت القيادة الفلسطينية في طريق التحرير وأقيمت المؤسسات الدولة الفلسطينية، التي أصبح العالم يعترف بها، ويؤمن بحل الدولتين لإنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، رغم تعنت إسرائيل في دفع استحقاقات عملية السلام، إلا أن العالم أجمع يؤيد حل الدولتين، ويقدم الشيء اليسير لتحقيقه.

يحظى مشروع حل الدولتين بتوافق وقبول القوى والفصائل الفلسطينية. فقد توافقت القوى والفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية على مشروع حل الدولتين في وثيقة الوفاق الوطني عام 2006م، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي التي لم تخرج عن الإجماع الوطني إلا أنها لم توقع على الوثيقة. وقد حملت الفقرة الأولى من الوثيقة أهداف النضال الوطني "دولة مستقلة كاملة السيادة على أراضي الـ 1967م، عاصمتها القدس، وجلاء الاحتلال والاستيطان، وعودة اللاجئين إلى الديار والممتلكات"[53]. وأعادت حركة حماس تأكيد قبولها بمشروع حل الدولتين في وثيقة المبادئ والسياسات العامة التي أصدرتها في أبريل 2017م، حيث وردت في المادة (20) من الوثيقة "حماس تعتبر أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967م، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي اخرجوا منها، هي صيغة توافقية وطنية مشتركة"[54]. وكما ذكرنا سابقاً في استطلاع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، واستطلاعات أخرى أجريت لنفس الغرض، نجد أن المجتمع الفلسطيني يقبل بمشروع حل الدولتين، الذي يوفر الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، لنيل الحرية وكنس الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم وممتلكاتهم.

---

(53) سليمان، فهد. وآخرون. (2010): وثيقة الوفاق الوطني، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات ملف، شركة التقدم العربي للصحافة بيروت– لبنان، ص89.

(54) المادة (20) من وثيقة المبادئ والسياسات العامة لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ابريل 2017م.

بعد قراءة وتحليل مشاريع تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، نستطيع القول بأن مشروع حل الدولتين هو الخيار العملي والواقعي لإنهاء الصراع، وذلك لعدة أسباب يمكن أجمالها فيما يلي:

- حل الدولتين يحظى بالإجماع الفلسطيني والعربي والإسرائيلي والدولي لإنهاء الصراع.

- فرض حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م وهو الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني لإقامة سلام عادل ودائم.

- تفكيك مستوطنات القدس والضفة الغربية، ليس مستحيلاً، فقد فككت مستوطنات غزة وبعض مستوطنات الضفة الغربية في خطة فك الارتباك عام 2005م. بالإضافة إلى إدانة الاستيطان من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية.

بعد تحليل واقعية مشاريع التسوية السياسية اتضح لنا أن مشروع حل الدولتين هو الأكثر واقعية وملائمة لتحقيق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية المشروعة. مع العلم بأن مشروع الدولة الواحدة يحقق لنا تلك الأهداف، خاصة أننا نتفوق على اليهود من الناحية الديمغرافية في حال عودة اللاجئين الفلسطينيين، ويسمح بالانتقال والتحرك في كامل الأرض الفلسطينية، إلا أن مشروع حل الدولة الواحدة مثالي في ظل الإجراءات والقوانين والسياسات الإسرائيلية الرامية لإنهاء القضية الفلسطينية بتطبيقها لمشروع الحل الإقليمي. ويبقى السؤال المطروح الآن: كيف يمكن تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني ومرتكزاته، وتطبيق مشروع حل الدولتين في ظل المتغيرات والاحداث الجارية؟

المحور الثالث: السياسة الفلسطينية لتحقيق المشروع الوطني ومرتكزاته

كما تحدثنا سابقاً، هناك توافق فلسطيني على المشروع الوطني التحرري ومرتكزاته- الثوابت الفلسطينية، وكذلك الهدف الاستراتيجي الحالي وهو تحقيق مشروع حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م. وإن لم يكن هذا التوافق ضمن برنامج وطني مشترك. لذا، المعضلة الرئيسية التي تواجه الفلسطينيون هو عدم الاتفاق على المشروع الوطني ضمن برنامج وطني مشترك، واستراتيجية وطنية تحررية وإلزام إسرائيل بمشروع حل الدولتين.

إن الإجماع الفلسطيني على الهدف الرئيسي دون برنامج وطني مشترك وباستراتيجيات حزبية مختلفة يضعف المشروع الوطني ويجعل تحقيقه أمراً صعباً في ظل السياسة الإسرائيلية الحالية الرافضة لمشروع حل الدولتين والساعية لتطبيق مشروع الحل الإقليمي، فالاختلاف الحزبي والبرامجي والرؤى التحررية لتحقيق المشروع الوطني أدت إلى الانقسام الفلسطيني والتنازع على السلطة ومؤسساتها التنفيذية.

كتبا هاني المصري وخليل شاهين عن أهمية التوافق على المشروع الوطني الفلسطيني ومرتكزاته "تعني عملية تجديد الفكر السياسي الفلسطيني، إعادة بنائه بصفته، أولاً فكراً لحركة التحرر الوطني في سياق الشرط الاستعماري، ما يعني رفض العمل تحت سقف العلاقات الاستعمارية القائمة بين السلطة والنظام الاستعماري، واستعادة مكانة القضية الفلسطينه كقضية تحرر وطني، وانطلاقاً من مهمات البناء الديمقراطي المتعلقة بالسلطة ودورها ووظائفها لا تلقي الطابع الرئيسي للمرحلة يبقى التحرر الوطني، وثانياً باعتباره فكراً يؤسس رؤية للعمل الوطني، ويرسم له الاستراتيجيات، كما يوفر إجابات عن الإشكاليات التي تواجهها الممارسة السياسية والنضالية اليومية، وكيفية إحباط السيناريوهات التي تهدد حقوق الشعب الفلسطيني"[(55)]. إذن دون إنهاء الانقسام الفلسطيني والتوافق على المشروع الوطني الفلسطيني وتحديد الاستراتيجية التحررية، لن نستطيع مواجهة المشروع الصهيوني. بالإضافة إلى تطوير منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وانضمام كافة القوى والفصائل الفلسطينية تحت لوائها لإعادة بناء المشروع الوطني ومرتكزاته واستراتيجياته التحررية. وكذلك تحديد العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية، فالمنظمة هي التي أنشأت السلطة الوطنية فهي جزء منها، فقد يكون هناك خياراً لحل السلطة الوطنية والعودة للمنظمة ضمن استراتيجيات التحرر الوطني وفقاً لإمكانية تحقيق السياسات على أرض الواقع، والتطورات السياسية. وقد تحدثت السلطة الوطنية بهذا السيناريو رداً على رفض التزام إسرائيل باستحقاقات السلام. والسؤال الملح: إذا كان هناك إجماع وطني على الهدف الاستراتيجي المرحلي وهو إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م- مشروع حل الدولتين، فما هي الاستراتيجية الفلسطينية المطلوبة لتحقيق الهدف الاستراتيجي في ظل التعنت الإسرائيلي؟

الاستراتيجية بما هي رؤية وتخطيط ومنهج في العمل تحيط بكل المصالح والمخاطر القومية، تربط الحاضر بالماضي وتستشرف المستقبل، تنطلق من رؤية علمية للواقع بكل مكوناته وتشابكاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، محلياً ودولياً، إنها فن التوفيق بين الإمكانات والأهداف الوطنية. في الحالة الفلسطينية الراهنة يبرز

(55) المصري، هاني. شاهين، خليل. (2017): مرتكزات إستراتيجية العمل الوطني للمرحلة القادمة، كتاب مؤتمر "إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية– مسارات، رام الله– فلسطين، ص225–226م.

غياب الاستراتيجية، والاختلاف حول الوسائل، هذا الغياب للاستراتيجية أدى لفشل معمم على كافة الأصعدة وأدى لحالة تيه سياسي تتخبط فيه كل مكونات النظام السياسي الفلسطيني[56]. نحن نعيش الآن أزمة مفاوضات وأزمة مقاومة، وتلك الأزمات تعود في الأساس إلى أزمة البرامج الحزبية في ظل التشتت والتشرذم الفلسطيني.

للخروج من الإشكاليات الفلسطينية الحالية وتصحيح المسار علينا العمل: أولاً، ترتيب الأوضاع الفلسطينية الداخلية. ثانياً، مواجهة السياسة الإسرائيلية الخارجية، ونعرض فيما يلي الإشكاليات التي تواجه مشروع حل الدولتين، والآليات الواجب تنفيذها لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 على النحو التالي:

1. التوافق على البرنامج الوطني

إن الإجماع الوطني حدد الهدف الاستراتيجي الفلسطيني، وهو إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967م وعاصمتها القدس الشريف، غير أنه لم يحدد آليات وبرامج تحقيق الهدف الاستراتيجي الحالي بسبب الاختلاف الأيديولوجي والبرنامج السياسي لأكبر حزبين فلسطينيين، فحركة فتح التي تقود الحركة الوطنية الفلسطينية تؤكد بأن المقاومة السلمية هي الخيار الأمثل لتحقيق الأهداف الفلسطينية، بينما حركة حماس تؤكد على المقاومة المسلحة كخيار وحيد لتحقيق الهدف الاستراتيجي. وتنقسم الأحزاب والحركات الوطنية الأخرى بين مؤيد ومعارض، ولم تستطع أن تشق خيار ثالث يحمل رؤية فكرية للخروج من الأزمة الفلسطينية الداخلية، وقادراً على تحقيق الهدف الفلسطيني الاستراتيجي. إن الاختلاف في الأيدولوجيا والتوجهات السياسية ليس عيبا أو خلل في حد ذاته، فهذه هي سمة الأحزاب في الدول، ولكن الخلل يكمن في غياب التوافق على البرنامج الوطني الفلسطيني الجامع، والخطاب السياسي الموحد الموجه للعالم أجمع.

لدينا الإطار الجامع للكل الفلسطيني وهو منظمة التحرير الفلسطينية. جرت حوارات لإعادة تطوير المنظمة وانضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي، لإعادة الروح إليها. والمطلوب الآن هو إرادة حقيقية من كافة القوى والفصائل الفلسطينية لإعادة إحياء كافة دوائر منظمة التحرير والفصل بين عمل المنظمة التحرري ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية التي تعمل على بناء الدولة الفلسطينية. فالاتفاق على بناء مؤسسات السلطة وتوحدها تحت مظلة الشرعية الفلسطينية وحكومة الوحدة يحسن أداء السلطة الوطنية داخلياً، ويعطيها الشرعية أمام المجتمع الدولي. بالإضافة إلى معالجة معضلة الفكر والفكر المضاد، وفكرة البديل لدى الأحزاب الفلسطينية لا يضعف عملها فحسب، بل يضعف السلطة نفسها فنحن نعيش تحت سلطة الاحتلال ولدينا حكومتين وموظفين تابعين للشرعية وآخرين تابعين لحكومة الأمر الواقع في قطاع غزة، والأهم من ذلك، هو عدم مقدرة المتناقضين في الرؤى والبرامج من تحقيق مصالح الشعب الفلسطيني وأهدافه الوطنية داخلياً وخارجياً. وإذا ما نظرنا للانقسام الفلسطيني بشكل إيجابي، نستطيع القول إن الإيجابية الوحيدة له هي مخاض ولادة نظام سياسي تعددي يقبل بالرأي والرأي الآخر، فالتاريخ السياسي للشعوب يخبرنا بأن تطور الديمقراطي للمجتمعات يتطلب فترات تاريخية طويلة. علينا التعلم من دروس التاريخ فالانقسام الذي حدث قبل النكبة ما بين الحسيني والنشاشيبي، شتت

([56]) أبراش، إبراهيم. أهمية المصالحة لرسم استراتيجية فلسطينية موحدة، دراسة في كتاب مركز التخطيط الفلسطيني "منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الثامن"، غزة، 2015، ص15-16.

الفلسطينيون في مواجهة العصابات الصهيونية. والانقسام الحالي بين حركتي فتح وحماس، لن يخدم القضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني، وغير قادر على مقاومة الاحتلال وسياساتها.

لإنهاء الإشكاليات الداخلية على القوى والفصائل الفلسطينية العمل على إنجاز البرنامج الوطني الفلسطيني وتوحيد أرض الوطن جغرافياً وسياسياً، فالجغرافيا تتوحد في حال تطبيق القانون الفلسطيني وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل نظام سياسي فلسطيني منتخب، ولنبقى كافة الإشكاليات مع الاحتلال فقط بعد معالجة الإشكاليات الداخلية، حتى نتمكن من تجاوزها وإقامة الدولة الفلسطينية. فالبرنامج الوطني المشترك يحدد لنا الخيارات التي من خلالها نستطيع تحقيق الأهداف الفلسطينية العليا وليس أهداف وتطلعات هذا الحزب أو ذاك. وكذلك يوضح لنا متى نقاوم الاحتلال شعبياً ومتي ندافع عن أنفسنا عسكرياً، وكيف يمكن مواجهة إسرائيل قانونياً من خلال محكمة الجنايات الدولية. فقرارات السلم والحرب، واستمرار عملية السلام والتسوية أو توقفها، لا يمكن بقائها في يد أحد الأحزاب والشعب وبقية الأحزاب رهينه لقراراته وتوجهاته السياسية.

إن الفشل في تحقيق مشروع حل الدولتين، يحتم علينا مراجعة برنامجنا الوطني، وليس الانتقال إلى مشروع تحرري آخر قبل دراسة مواطن الخلل والقوة في الأداء الفلسطيني برمته. ومن ثم نستطيع دراسة المشاريع الأخرى، أليس الهدف هو تحقيق طموحات وتطلعات الشعب الفلسطيني؟ أم هو تحقيق طموحات وتطلعات الحزب السياسي؟

إن خيار مشروع تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني هو، الطريقة والوسيلة التي من خلالها نعيد الحقوق الفلسطينية المسلوبة، فأي مشروع سياسي غير حل الدولتين قادراً على تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني، مرحباً به حتى وإن كلفنا التضحيات الجسام، فالتحرر الوطني هو الهدف الأسمى ومشاريع التسوية السياسية هي الوسيلة التي نسلكها لتحقيق الهدف وفق رؤية وبرنامج وطني مشترك.

2. بناء استراتيجية وطنية تحررية

يصارع الشعب الفلسطيني وقيادته أعتى أنواع الإمبريالية، فالاحتلال الإسرائيلي هو احتلال احلالي استيطاني على الأرض الفلسطينية؛ أي استيطان الأرض وطرد سكانها الأصليين وإحلال بدل منهم يهود مستوطنين. وهذا الاحتلال مدعوم من الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وهي التي تتحكم في عالم اليوم وليس فقط في أرض فلسطين والقضية الفلسطينية، وعليه طريق التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية ليس سهلاً، أو يمكن منح الفلسطينيون الدولة دون إجبار دولة الاحتلال على ذلك. بالإضافة إلى موازين القوى تميل لصالح إسرائيل، رغم إحقاق الحقوق الفلسطينية في القرارات الأممية وبناءً على الشرعية الدولية التي تدعم حصول الفلسطينيين على حقوقهم، فمن الذي يستطيع إجبار الاحتلال على تنفيذ تلك القرارات وهو يمتلك القوة والحليف الاستراتيجي؟

بداية، وجودنا على الأرض الفلسطينية هو من يجبر الاحتلال على منح الفلسطينيون حقوقهم بالقوة، فصراعنا على الأرض هو صراع وجودي، وإن كان الوجود الفلسطيني يتشبث بالأرض ويزداد إرادة على تحقيق أهدافه وتطلعاته حتما سوف ينتصر، فموازين القوة تتغير، وإن لم تتغير في الوقت القريب فكيف يمكن لكافة وسائل القوة حبس أنفاس الفلسطينيون أو كسر إرادتهم ومضيهم نحو تحقيق أهدافهم. ونستطيع تقديم بعض المقترحات لبناء استراتيجية وطنية قادرة على مواجهة الاحتلال وتحقيق مشروع حل الدولتين، على النحو التالي:

- حماية الوجود الفلسطيني في أرضة، والحقوق التاريخية والسياسية والهوية الوطنية الفلسطينية.

- تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني من خلال تجسيد الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م.

- تعزيز ثوابت الفلسطينية في إطار المشروع الوطني الفلسطيني.

- الاتفاق على البرنامج الوطني والاستراتيجية التحررية، بما يضمن وحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني في مواجهة المشروع الصهيوني.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاج الأول: مشروع حل الدولة الواحدة: مثالية الطرح وصعوبة التطبيق.

التوصية: إن مرتكزات مشروع حل الدولة الواحدة في عقول منظريه جيدة، وتحقق متطلبات الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه المرتكزات لتنفيذ المشروع في ظل القوانين العنصرية الإسرائيلية والاستيطان والسعي لتحقيق مشروع الحل الإقليمي، تصبح مثالية أكثر منها واقعية، وصعب تطبيقها. وكذلك يعتمد مشروع الحل الإقليمي على منح الفلسطينيون حقوق مدنية، وهذه الحقوق مسلوبة من فلسطيني الداخل، أي أننا نطالب بشيء منقوص بالأساس، هذا بالإضافة إلى أن مشروع حل الدولة الواحدة يقوم على أساس منح الحقوق المدنية لكل المواطنين، ولا يقوم على أساس حضاري وتاريخي للشعب الفلسطيني.

إن مقبولية مشروع حل الدولة الواحدة لم يتجاوز منظريه، إن كانوا فلسطينيين أم إسرائيليين. أي أنه مشروع المثقفين والكتاب، وليس مشروع المؤسسة الإسرائيلية أو منظمة التحرير الفلسطينية. بالإضافة إلى أن مشروع حل الدولة الواحدة مرفوض دولياً، فقد كان مشروع الدولة الواحدة إحدى المشروعين اللذان قدما للأمم المتحدة عام 1947م للتصويت، وقد تم استبعاده وبقي مشروع حل الدولتين المقبول دولياً.

الاستنتاج الثاني: السياسة الإسرائيلية الحالية تحاول تمرير مشروع الحل الإقليمي من خلال استغلال الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة العربية.

التوصية: إن المشروع الإسرائيلي الحالي لإنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، يعني لنا إنهاء الوجود الفلسطيني على أرضه وإقامة الدولة الفلسطينية على أرض الدول العربية. الاستيطان- والحل الإقليمي هما سياسة إسرائيلية مزدوجة تدفع الشعب إلى ترك أرضه وإقامة دولته في أرض غير فلسطين التاريخية. ومن ثم تصفية القضية الفلسطينية.

لذا مواجهة الاستيطان وتوعيه الفلسطينيون والعالم لما تقدم عليه إسرائيل من سياسات وخطط هي أولى وسائل مقاومتها. فبات من المؤكد أن إسرائيل تدير الصراع ولا تعمل على انهائه، والقيادة الفلسطينية تعي التوجهات الإسرائيلية جيداً، لذا التوجه نحو الشرعية الدولية والمنظمات الدولية غاية في الأهمية بهدف تثبيت الحق الفلسطيني وتحقيق مكاسب سياسية وقانونية على المستوى الدولي، ومحاولة إلزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م. وهذا يتطلب استراتيجية فلسطينية كي نستطيع تحقيق مشروع حل الدولتين.

الاستنتاج الثالث: مشروع حل الدولتين الأقرب لتحقيق الحد الأدنى لحقوق الشعب الفلسطيني.

التوصية: إن تحقيق مشروع حل الدولتين يتطلب منا:

أولاً: التوافق على المشروع الوطني الفلسطيني.

ثانياً: بناء استراتيجية فلسطينية تحررية

مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات Center For Studies & Strategies

ثالثاً: تحديد العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، كي نستطيع مواجهة مشاريع التصفية الإسرائيلية القائمة على طرد الفلسطينيين من أرضهم وإقامة لهم كيان خارج حدود فلسطين التاريخية.

رابعاً: دعم ومساندة الدول المحبة للسلام، وتدويل القضية الفلسطينية للأمم المتحدة استناداً لقرارات الشرعية الدولية.

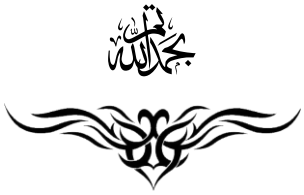

مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center For Studies & Strategies